

Distr.: General
31 December 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

البندان ٣٥ و ٤١ من جدول الأعمال

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا
وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن
والتنمية على الصعيد الدولي

الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أكتب إليكم لأسجل احتجاجنا الشديد على مواصلة جمهورية أرمينيا تعميم عدة
ورقات (آخرها الورقة A/73/628-S/2018/1085) باسم النظام العميل الذي أنشأته في الأراضي المحتلة من
بلدي، في انتهاك لأحكام دستور جمهورية أذربيجان وميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة
عن مجلس الأمن.

ومعلوم أن أرمينيا استخدمت القوة العسكرية للاستيلاء على جزء من أراضي أذربيجان،
بما في ذلك منطقة ناغورني - كاراباخ والمقاطعات السبع المحاذية لها، وبعض المناطق المفصولة عن
أذربيجان، بهدف التطهير العرقي للمناطق المسيطر عليها من جميع السكان غير الأرمن وإقامة نظام
الأقلية العنصري هناك. وقد تحقق الهدف من هذا العدوان على حساب ما لا يُعد ولا يُحصى من المآسي
والمعاناة الإنسانية. فقد أودت الحرب التي شنتها أرمينيا بحياة عشرات الآلاف من الأشخاص، ودمرت
المدن والبلدات والقرى، وأدت إلى ترحيل أكثر من مليون أذربيجاني قسراً من ديارهم وممتلكاتهم، بينما
أصبح الآلاف من الأشخاص في عداد المفقودين بسبب هذا النزاع.

ويبدو أن أرمينيا، بترويجها للنظام غير الشرعي وبالتالي محاولة إنكار الحقائق الثابتة والتنصل من
المسؤولية، تسيء استعمال عضويتها في الأمم المتحدة لتضليل المجتمع الدولي عن طريق التزوير الشنيع
للحقائق وتؤكد استخفافها بقواعد القانون الدولي ومبادئه المقبولة عموماً.



وتدلّ أعمال أرمينيا أيضاً على مدى بعدها عن المشاركة في بحث بناء من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. ولطالما تعارضت التزامات أرمينيا المعلنة، من جهة، وأفعالها، من جهة أخرى، مع هدف التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع.

وكل الأوراق التي تعمّمها أرمينيا في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية باسم النظام العميل غير الشرعي باطلة ولاغية من أساسها، ويجب رفضها وتجاهلها منذ البداية. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد بوجه خاص على ما يرد أدناه.

لقد أدان مجلس الأمن، في قراراته ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، استخدام القوة ضد أذربيجان وقصفها واحتلال أراضيها، وأكد من جديد على احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها الدولية، وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي باستعمال القوة. وردا على المطالبات الإقليمية الصادرة عن أرمينيا وأعمالها القسرية، أكد المجلس من جديد أن منطقة ناغورني - كاراباخ جزء لا يتجزأ من جمهورية أذربيجان وطالب بانسحاب قوات الاحتلال انسحاباً فورياً وكاملاً وغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة.

وقد نص، على وجه الخصوص، إعلان وافقت عليه في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ البلدان التسعة في مجموعة مينسك التابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، فيما يتعلق بمواصلة القوات المسلحة الأرمينية الاستيلاء على الأراضي رغم القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، على أنه "لا يمكن الاعتراف بجمهورية أذربيجان بالقوة، ولا يمكن استخدام احتلال الأراضي للحصول على الاعتراف الدولي أو لفرض تغيير للوضع القانوني"^(١).

ووضعت الدائرة الكبرى للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان حداً فعلياً لتمادي أرمينيا في إنكار مسؤوليتها عن عدوانها على أذربيجان واحتلالها لأراضيها ووجودها العسكري فيه بشكل غير قانوني، في حُكمها التاريخي المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الذي أصدرته في قضية تشيراغوف وآخرون ضد أرمينيا. وبعد النظر في الأدلة المقدمة، خلصت المحكمة إلى ما يلي:

- "أن جمهورية أرمينيا، من خلال وجودها العسكري وتوفيرها المعدات والخبرة العسكرية، تكون قد شاركت بشكل كبير في نزاع ناغورني - كاراباخ منذ أوائله؛"
- "أن هذا الدعم العسكري كان، ولا يزال، حاسماً لغزو المناطق المعنية واستمرار السيطرة عليها؛"
- "أن النظام في تلك الأراضي "مستمر بفضل الدعم العسكري والسياسي والمالي وغيره من أشكال الدعم الذي تقدمه له أرمينيا التي تمارس، نتيجة لذلك، سيطرة فعلية على إقليم ناغورني - كاراباخ والمناطق المحيطة به"^(٢).

ومحاولات أرمينيا المربكة للتعريف بالإقليم المعترف دولياً بتبعيته لأذربيجان، منطقة ناغورني - كاراباخ والمناطق المحتلة الأخرى، بأسماء مختلفة هي محاولات باطلة أيضاً لأنها تنتهك بوضوح القانون الدولي، ودستور أذربيجان وتشريعاتها، والمبادئ والإجراءات المتبعة في التوحيد الدولي للأسماء الجغرافية

(١) انظر S/267/18، الضميمة الأولى.

(٢) انظر: Grand Chamber of the European Court of Human Rights, *Chiragov and others v. Armenia*, Application .No. 13216/05, Judgment (Merits), 16 June 2015, paras. 180, 183 and 185-186.

المعمول بها في الأمم المتحدة. ومن الواضح أن محاولات أرمينيا هذه تهدف إلى تشويه التاريخ وتزويره وإزالة أي علامات تدلّ على الجذور الثقافية والتاريخية الأذربيجانية في الأراضي المحتلة.

وسياسة الضم والاستعمار التي تتبعها أرمينيا ليست لها أي فرصة للنجاح. فما فتئت منطقة ناغورني - كاراباخ تشكل جزءا غير قابل للتصرف وجزءا لا يتجزأ من أذربيجان، وسوف تظل كذلك. ولن يكون تحقيق السلام والأمن والاستقرار ممكنا، أولا وقبل كل شيء، إلا بإزالة آثار احتلال أرمينيا وعدوانها، بما يكفل انسحاب قواتها المسلحة فورا وبدون شروط وبشكل كامل من أراضي أذربيجان المحتلة، وباستعادة سيادة بلدي وسلامته الإقليمية، وبالضمان والإعمال التامين لحق الأذربيجانيين المشردين داخليا في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البندين ٣٥ و ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يشار علييف

السفير

الممثل الدائم